

رقم القاعدة الصفحة

ظروف مشددة (ر . ر . سرقة . عقوبة . قتل مصحوب بجناية أخرى أو
جنحة . وصف التهمة) .

(ع)

عفو (ر . أيضاً : زنا . محكمة النقض) :

طلب العفو عن العقوبة . متى يكون ؟ متى كان الحكم الصادر بالعقوبة غير ١١٩ (١٠٧) ج ٤
قابل للطعن .

قانون العفو الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ . لا يسرى على ١٦٧ (١٥٢)
الجرائم المبينة بالمادة الثانية منه إلا إذا كانت قد وقعت بسبب الانتخابات أى ٢٩٧ (٣٨٤) ج ٤
أن يكون الانتخاب هو السبب المباشر في ارتكابها . ضغينة قديمة بين الجاني
والجاني عليه بسبب المنافسة في الانتخابات . لا يسرى هذا القانون على الجريمة
الواقعة بسببها .

جنحة ضرب وقعت لمناسبة انتخاب عضو لمجلس المديرية . يتناولها قانون ٢٣٤ (٢٥٦) ج ٤
العفو الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ .

جرائم القذف والسب . القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لا يعفو عن جرائم ٢٩٧ (٣٨٤) ج ٤
القذف والسب إلا إذا كانت مقترنة بإحدى الجرائم الواردة في المادة الأولى
منه أو إلا إذا وقعت بمناسبة الانتخاب أو إلا إذا كان السب موجهاً إلى
الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب وظائفهم .

عقد (ر . محكمة الموضوع . محكمة النقض) .

عقوبة (ر . أيضاً : اختلاس أموال أميرية . ارتباط . أسباب الإباحة
وموانع العقاب . استئناف . حكم « تسببه » . عود . قتل مصحوب
بجناية أخرى أو جنحة . متشردون ومشقبة فيهم . محكمة النقض « سلطة
محكمة النقض » . مراقبة البوليس . مواد مخدرة . وصف التهمة) :

لا عقاب بغير نص وعلى القاضي التزام حد النص في أحكام العقوبات ١٦٧ (١٦٨) ج ١
وعلم الإضافة إليه بعلّة التفسير مهما يكن التفسير موافقاً للمنطق الصحيح .

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

العقوبات شخصية محضة لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه . ١٠٤ (١٠٦) ج ٢

حد العقوبة التي يجوز لمحكمة الجنج توقيعها في الجرائم المحالة عليها ١٨٠ (٢١٠) ج ١
بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . المناط في تعريفه . السبب الذي من ٢١٤ و (٢٢٥) ج ٤
أجله أحيلت الجناية إلى محكمة الجنج . إحالتها بسبب الظروف المخففة المشار ١٤٠ و (٢٦٦) ج ٥
إليها في المادة ١٧ ع . لا يجوز في هذه الحالة النزول عن الحبس ثلاثة شهور .
إحالتها بسبب الأعذار المشار إليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع . إمكان النزول
إلى الحد الأدنى لعقوبة الحبس أى إلى أربع وعشرين ساعة .

حد العقوبة التي يجوز لمحكمة الجنج توقيعها في الجنايات المحالة عليها ١٠ (١٢) ج ٣
بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لا بد لها من التزام الحدود وتطبيق
الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ ع . الجناية القائمة من أجلها الدعوى . أصل
عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . لا يجوز أن تنزل إلى أقل من ستة شهور .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك ٢٨١ (٣٤٨) ج ٢
في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام . شرعتها جاءت في باب غير باب
الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي أن تكون تلك العقوبة
قضاء محتملاً على الشريك . عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل .
سبيل موازتها استعراض عقوبة الفاعل الأصلي ثم قياسها عليها تطبيقاً للقاعدة
العامة الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها .

الجزاءات التي رتبها المادة ٦١ ع . هي عقوبات حقيقية يترتب على ٧٥ (١٠٨) ج ٣
توقيعها حقوق للمجنى عليه وواجبات والتزامات على والدي الصغير أو وصيه
في حالة التسليم .

جنحة . سلطة المحكمة في الحكم فيها بأي نوع تراه من نوعي الحبس . ٢٦٤ (٣٠٨) ج ١

سرقة بالمادة ٢٧٤ ع . جريمة تبديد . عقوبة الجريمة الأولى أشد من ١٢١ (١٧٩) ج ٣
عقوبة الثانية . الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيف
إليه غرامة .

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

- سرقه مع العود . إحالة المتهم إلى محكمة الجنج . حكمها بإرساله إلى محل خاص تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ . حكم باطل . هذه العقوبة عقوبة جنائية . توقيعها من شأن محكمة الجنايات وحدها . ليس لقاضى الجنج ولا لمحكمة الدرجة الثانية فى هذه الحالة إلا أن يحكم بالحبس .
- ٢٩٦ (٣٦٢) ٢ ج
- تقدير العقوبة . موضوعى . ٩٧ (١١٨) ١ ج
- رفع معدل العقوبة . يرجع إلى تقدير المحكمة وحدها . ٣٩٦ (٤٦٨) ١ ج
- عقوبة ذات حد واحد كعقوبة الإعدام . توقيعها . توقيع أقصى ٤٦ (٤٥) ٣ ج
- العقوبة ذات الحدين . المحكمة غير ملزمة ببيان موجب ذلك . عليها فقط أن تشير إلى النص الميسح .
- عقوبة الإعدام . لا يشترط لتوقيعها فى جريمة القتل بالتسميم توافر ٤٧ (٤٠) ٢ ج
- ظرف سبق الإصرار .
- عقوبة الإعدام . لا يشترط لتوقيعها توافر أدلة خاصة . القاضى غير ٢٣٥ (٣١٢) ٣ ج
- مقيد بفتوى المفتى فى القضايا التى يحكم فيها بالإعدام . ٣٢٧ (٤٢٤) ٤ ج
- عقوبة الغرامة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٥٥ و ٣٣٦/ع٢ . ٥٧٤ (٧١٠) ٦ ج
- لا يصح أن تزيد على عشرين جنياً . إدانة المتهم لمخالفته مقتضى هذين النصين وتوقيع عقوبة واحدة عليه . تغريمه خمسين جنياً . خطأ .
- التفرقة فى العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم . ١٥٢ (٢٠١) ٣ ج
- عدم بيان علته . لا تثريب فيه على المحكمة . تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب . موضوعى .
- مدة العقوبة . وجوب تحديد مدة كل عقوبة توقيعها القاضى ما لم يقض ٣٤٤ (٤٥٠) ٤ ج
- القانون بترك تحديدها لسلطة أخرى . ١٠ (١٤) ٥ ج
- تعدد العقوبات الجائز توقيعها . توقيع إحداها متروك لسلطة ٦١ (١٠٠) ٥ ج
- القاضى . صغير . طلب والده تسليمه إليه بدلا من توقيع عقوبة أخرى عليه . عدم إجابه . لا تثريب على المحكمة فيه .

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

تقدير العقوبة في حدود النص . سلطة المحكمة في ذلك . تبين ٢٩٢ (٥٦٤) ج ٥
ظروف التشديد أو التخفيف غير لازم .

شريك . فاعل أصلي . تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهم . ١٢٨ (٢٤٩) ج ٥
موضوعي . توقيع عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل . لا مانع .
بيان أسباب التفرقة في العقوبة . لا يلزم .

عقوبة الشريك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار . اختلافها ٢٠٢ (٢٥٠) ج ١
عن عقوبة الفاعل الأصلي .

تعدد الجرائم . إدانة المتهم في جناية وفي جرائم أخرى . توقيع العقوبات ١١٠ (١٩٨) ج ٥
المقررة للجناية وحدها وفقاً للمادة ٣٢ ع . نقض الحكم بالنسبة للجناية وحدها .
اعتبار هذه العقوبات محكوماً بها عن الجرائم الأخرى . متى يجوز ذلك ؟
عقوبة غير مقررة لهذه الجرائم أو مقررة ولكن تخرجت المحكمة في توقيعها
بسبب الجناية . وجوب استبعادها .

تعدد الجرائم . متى يجب توقيع عقوبة واحدة ؟ منهم في ثلاث دعاوى ١٩ (٢١) ج ٦
منظورة في جلسة واحدة . أساس الجريمة في هذه الدعاوى واقعة واحدة .
وجوب ضم هذه الدعاوى بعضها إلى بعض والحكم فيها بعقوبة واحدة .

تعدد الجرائم . توقيع عقوبة واحدة عن جريمتين أدان المتهم فيهما . ٥٣٨ (٦٧٨) ج ٦
تبرئته من إحداها . دخول العقوبة المحكوم بها في نطاق المادة التي تعاقب
على الجريمة الباقية . هذه العقوبة تعتبر أنها وقعت عن الجريمة الباقية .

تعدد الجرائم . ارتباطها بعضها ببعض لارتكابها لغرض واحد . ٢٨٥ (٣٦٥) ج ٤
توقيع عقوبة عن كل جريمة . خطأ . إلغاء سائر العقوبات عدا عقوبة
الجريمة الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ ع .

الحكم على متهم بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المنسوبتين إليه . ٣٢٠ (٤١٤) ج ٣
استثناؤه . تطبيق المحكمة الاستثنائية المادة ٣٢ عليه . يتعين القضاء بإحدى
العقوبتين فقط . جمع العقوبتين وجعلهما عقوبة واحدة . خطأ .

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

تعدد الأفعال . حكم ابتدائي بعقوبة واحدة عن فعلين داخلين في جريمة واحدة . استبعاد المحكمة الاستئنافية أحد هذين الفعلين واستبقاء العقوبة التي قدرها الحكم الابتدائي . الاستبعاد لا يؤثر في كيان الجريمة وليس من شأنه تقليل العقاب . مثال .

جناية ومخالفة . نشوءهما من فعل واحد . توقيع عقوبة الجناية . ٢٦٦ (٣٣٠) ج ٢
مثال ذلك إجراء عملية جراحية بغير ترخيص . إيجاب عقوبتين واحدة عن المخالفة وأخرى عن الجناية لا يكون إلا في حالة عدم نشوء المخالفة والجناية عن فعل واحد ، مثل سائق سيارة بلا رخصة صدم إنساناً في أثناء سيره .

تشديد العقوبة . عدم تعلقه بظرف مشدد منصوص عليه قانوناً . ٢١ (٤٢)
استئناف من النيابة . القضاء بعقوبة زائدة على ما قضى به ابتدائياً . إبداء أسباب ٣٩٦ (٤٦٨) ج ١
خاصة لتقدير العقوبة المقررة لها . لا إزام . ١٢٦٥ (١٤٤) ج ٢

تشديد العقوبة . موضوعي في الحدود المقررة بالقانون . لا وجوب ١٩١ (٢٥٧) ج ٦
ليان الأسباب .

تشديد العقوبة . توقيع عقوبة على المتهم في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥٥ (٢٢١) ج ٦
١/٢٤٢ ع في حدود المقرر بهذه المادة . تحدث المحكمة في حكمها عن جرائم قالت بسبق اتهامه فيها . اعتبارها تلك الجرائم ظرفاً مشدداً في حدود النص . مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض . مطالبتها بتقديم صحيفة سوابقه . غير واجب ما دامت هي لم تغلظ عليه العقوبة باعتباره عائداً .

تشديد العقوبة . عدم تجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة التي ٤٧ (٦٧) ج ٦
أدين المتهم بمقتضاها . تمسك المتهم بأن صحيفة السوابق التي شددت العقوبة بناءً عليها ليست له . لا يجديده .

ظروف مخففة . تقديرها متروك للمحكمة . ٤٢ (٦٦) ج ١

ظروف مخففة . إحالة جناية إلى محكمة الجناح لتوقيع عقوبة الجناية . ١٤٠ (٢٦٦) ج ٥
هذه الإحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية . العقوبة التي تصدر

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

- فيها من محكمة الجنج تكون كعقوبة الحبس التي كانت تصدر فيها من محكمة الجنائيات مما مقتضاه أن تلتزم محكمة الجنج في قضائها الحدود الرسومة في المادة ١٧ ع عند النزول بالعقوبة للظروف المخففة . قضاء محكمة الجنج في جناية سرقة منطبقة على المادة ٣١٦ ع بعقوبة تقل عن ستة الأشهر . حكم خاطيء .
- ظروف مخففة . سن المتهم . يصح للقاضي أن يتخذ منها ظرفاً قضائياً ١٨١ (٢٣٥) ج ٣ مخففاً ولو كانت قد تجاوزت الحد المعتبر عذراً قانونياً .
- ظروف مخففة . عبارة « أحوال الجريمة » التي تقتضى رافة القضاة ١٨١ (٢٣٥) ج ٣ والوارد ذكرها في المادة ١٧ ع . لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى . تتناول كل ما تعلق بمادية العمل الإجرامى من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم وشخص من وقعت عليه الجريمة وما أحاط بذلك العمل ومرتكبه والحجى عليه والملابسات والظروف بلا استثناء . مجموعة كل ذلك هي المتروكة للقاضي تقديرها .
- ظروف مخففة . الغضب ليس عذراً مخففاً إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا . ٢٤٢ (٣١٩) ج ٦
- رافة . عاهة مستديمة . عقوبتها . استعمال الرافة بمقتضى المادة ١٧ ع . ٣١٢ (٣٥٨) ج ١ لا يجوز إزال هذه العقوبة إلى أقل من ثلاثة أشهر حبساً . الحكم بأقل من ذلك أو بغرامة فقط . يجب على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بالحبس ثلاثة أشهر .
- رافة . عاهة مستديمة . تطبيق محكمة الجنج المادة ٢٠٤/٢ على المتهم ٣٥٠ (٣٩٤) ج ١ بإحداث العاهة مع مراعاة المادة ١٧ ع . لا يجوز الحكم بأقل من ستة أشهر حبساً بسيطاً . الحكم بأقل من ذلك . خطأ . وجوب تطبيق القانون .
- رافة . محكمة الجنائيات . اعتبارها الواقعة المرفوعة لها جنحة . عقابها التهم ٧٨ (٦٩) ج ٢ بعقوبة مشعرة بأنها رأفت به . محكمة النقض رأفت أن الواقعة ليست جنحة وإنما هي جناية تنطبق عليها مادة أخرى غير التي طبقها المحكمة . يجب على محكمة

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

النقض عند تطبيق النص المنطبق أن تراعى معنى الرأفة الذى أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ ع .

رأفة . صغر سن المتهم وما يترتب عليه من استعمال الرأفة . من المسائل ١٢٦ (١٤٤) ج٢ الموضوعية . بيان الأسباب التى دعت المحكمة إلى تشديد العقوبة . غير لازم .
يكفى أن تكون النيابة استأنفت الحكم الابتدائى حتى يسوغ للمحكمة الاستئنافية أن توقع عقوبة أشد .

سن المتهم . تجهيلها بحيث لا تستطيع محكمة النقض القيام بوظيفتها ٥٠٠ (٦٤٣) ج٦ فيما يختص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع . يعيب الحكم .

سن . استعمال الرأفة مع المتهم . موضوعى . عدم استعمال الرأفة . ذلك ٢٤٢ (٢٩٧) ج٢ لا يطنن فى حكم المحكمة حتى ولو كانت النيابة نفسها قد بينت فى مرافعتها وجوب الرأفة به .

رأفة . وجوب بنائها على الحقائق المستمدة من الوقائع الثابتة لدى المحكمة . ٢٩٥ (٣٧٦) ج٤ لا يجوز أن تبنى على واقعة مستقبلية .

رأفة . اعتبار المحكمة المتهم فاعلاً أصلياً فى جريمة الشروع فى القتل ١١٧ (١٣٤) ج٢ ومعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة مع استعمال المادة ١٧ ع . الوقائع الثابتة بالحكم لا تدل على أنه ارتكب عملاً من الأعمال المكونة للشروع فى القتل وإنما تدل على أنه هو صاحب المصلحة فى الجريمة وأنه كان مسرراً للضغينة فاستعان بآخرين على ارتكابها وأنه مر قيل الحادثة مع أحد القاعلين الأصليين . هذا البيان دال على الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق وعلى أن الجريمة قد وقعت بناءً على هذا الاتفاق . يجب على محكمة النقض اعتبار هذا المتهم شريكاً ومعاملته بالمادة ١٧ وجعل العقوبة السجن فقط دون الأشغال الشاقة .

رأفة . المحكمة غير ملزمة وجوباً ببيان موجب عدولها عن درجة ٤٦ (٤٥)

العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف منها . المحكمة لا تسأل حساباً ١٨١ (٢٣٥)

عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف مادامت لم تخرج فى ٢٤٩ (٣٢٨) ج٣ تقدير العقوبة عن النص القانونى .

عقوبة (تابع) :

رأفة . محكمة استئنافية . تقديرها أن المتهم غير جدير بالشفقة خلافاً لما ٣٧٩ (٤٨١) ج ٣
ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى . لا تكون ملزمة بإبداء أسباب مخالفتها
محكمة الدرجة الأولى في وجهة نظرها .

رأفة . تقدير ظروف الرأفة يكون بالنظر إلى الواقعة الجنائية ٣٣٨ (٤٣٣)
الثابتة قبل التهم لا بالنظر إلى الوصف القانوني الذي تصفها به المحكمة . اعتبار ٤١٦ و (٥٨٤) ج ٤
المتهم فاعلاً أصلياً في جريمة قتل عمد ومعاملته بالمادة ١٧ وتوقيع عقوبة
الأشغال الشاقة المؤبدة بدلاً من عقوبة الإعدام . الوصف الصحيح لفعله هو
مجرد الاشتراك . لا يصح القول بأن المحكمة حين قضت عليه بهذه العقوبة كانت
تحت تأثير الوصف الجنائي الذي ارتأته وأنه يجب إعادة النظر في تقدير
العقوبة على أساس الوصف الصحيح — لا يصح لأنه كان في وسع المحكمة ،
لو أرادت ، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة ، وإذ هي لم تفعل فإنها تكون
قد رأت تناسب العقوبة للواقعة التي ثبتت لديها . كان يصح هذا القول لو أن
المحكمة في توقيع العقوبة كانت نزلت إلى أقل حد مسموح لها قانوناً .

رأفة . تقدير ظروفها . مناطه . الواقعة الجنائية ذاتها لا الوصف ٤١ (٦١) ج ٦
القانوني .

رأفة . تطبيق المادة ١٧ . وجوب توقيع العقوبة الواردة في هذه المادة ١٢٩ (٢٥١) ج ٥
باعتبارها حالة ينص القانون محل العقوبة الأصلية . معاملة متهم في اختلاس
بهذه المادة . توقيع عقوبة السجن عليه . خطأ . يجب عقابه بالحبس الذي
لا تقل مدته عن ثلاثة شهور .

رأفة . فعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت ظرفاً ٢٢ (٢٢)
مشدداً لجريمة أخرى . لا اعتبار لهذا الفعل في توقيع العقاب إلا بالنسبة إلى ٣١ و (٤٣)
الجريمة الأشد عقوبة . مثال في جريمة قتل وسرقة . تقدير ظروف الرأفة . ٤١ و (٦١) ج ٦
أساسه ذات الواقعة لا الوصف القانوني .

رأفة . استعمال الرأفة في جنائية ، أصل عقوبتها السجن ، بمقتضى ٣٧٨ (٤٣٢) ج ١
المادة ١٧ المعدلة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لا يجوز أن تنقص
العقوبة عن ثلاثة أشهر .

رقم القاعدة الصفحة

عقوبة (تابع) :

عاهة . تطبيق القانون . مناطه الواقعة الثابتة بالحكم لا الوصف الذى
وضعت النيابة للتهمة . الواقعة التى أثبتتها الحكم هى واقعة ضرب أحدث
عاهة مستديمة وليس فى الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق إصرار أو ترصد .
تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ كما طلبت النيابة على أساس أن الجريمة
وقعت مع سبق الإصرار . لا يصح . الواجب تطبيقه الفقرة الأولى من هذه
المادة . استعمال الرأفة بالمتهم . النزول بالعقوبة إلى الحبس الذى لا ينقص
عن ثلاثة شهور .

عقوبة تبعية . عقوبة إغلاق الصيدلية . عقوبة تبعية تسقط مع العقوبة
الأصلية ب وفاة المحكوم عليه ولورثته طلب فتحها بغير احتياج إلى الطعن
فى الحكم .

عقوبة تبعية . العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون المخدرات
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . عقوبة تبعية تطبق حتماً مع العقوبة الأصلية عند
قيام مقتضاها .

عقوبة تكميلية : غرامة - رد - مصادرة . هى عقوبات نوعية لازمة ٢٤٠ (٢٧٩) ج ١
عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها ملحوظ وجوب توقيعها . جرائم مرتبطة . ٧٩ (٧٤)
تطبيق عقوبة الجريمة الأشد . لا يجب العقوبة التكميلية كما يجب العقوبة ٨٩ (٨١) ج ٢
الأصلية التابعة هى لها . وجوب الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد .

الإرسال للإصلاحية . وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس ٣٦ (٣٥) ج ٣
وأرحم من الحبس أثراً . هى مهما تكن مدتها لا يمكن أن تعتبر أساساً
لأحكام العود كما هو الشأن فى عقوبة الحبس .

التعويضات المنصوص عليها فى قانون رسم الإنتاج على السكحول . ١٢٨ (١٨٧) ج ٦
ليست تضمينات مدنية لحسب . لها أيضاً خصائص العقوبات . الحكم بها
دون تدخل مصلحة الإنتاج فى الدعوى . لا غبار فى ذلك .

رقم القاعدة الصفحة

علامات تجارية — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ :

البيان التجارى . الغرض منه . مناط العقاب على عدم صحة البيانات ٤١٩ (٥٥١) ج٦
المتعلقة بالمنتجات . كون البيان ذا أثر فى تضليل الجمهور فى شأن منتجات
أعدت بالفعل للعرض . لا يشترط أن يكون البيان موضوعاً على المنتجات ذاتها .

العلامات التى لا يحوز تسجيلها . استعمالها . العقاب عليه . العلامات ٤١٩ (٥٥١) ج٦
التي ليس فيها فى حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . عقاب المتهم على استعمال
علامات فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ى) من المادة (٥) من القانون
رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ . لا تصح .

علامة مصنع . تسجيلها أو عدم تسجيلها . لا يهم . عرض طرايبش ٤٧٤ (٦١٦) ج٦
للبيع تحمل بياناً تجارياً مماثلاً للبيان التجارى لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم
مطابقة البيان التجارى للحقيقة .

علامة فاوريقة . تقليدها . مصنع طرايبش مشروع القرش . تقليد ٢٦٧ (٣١٩) ج٤
علامته يدخل فى حكم المادة ٣٠٥ ع (المادة ٣٥٠ من القانون الحالى)
لا المادة ١٧٦ ع (المادة ٢٠٨ من القانون الحالى) .

علب سجاير . بيعها على أنها من صنع مصنع كذا وهى ليست من صنعه ٣٠٥ (٣٧٦) ج٢
والصنف الموجود بها ردىء . هذه الجريمة جريمة تقليد لعلامة مصنع
المنصوص عليها فى المادة ٣٠٥ ع (المادة ٣٥٠ من القانون الحالى) .

صابون مصنوع عند المتهم ببيعه عليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة . ٢١٠ (٢٨١) ج٦
غش تجارى فى البضاعة معاقب عليه بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
لا بمقتضى قانون تنظيم صناعة الصابون وتجارته .

عود -- المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ١ و ٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨
بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام ، ٥١٠ ع = ٤٩ — ٥٤ (ر . أيضاً :
اختصاص . خيانة الأمانة « اختلاس أشياء محبوزة » . سرقة . عقوبة .
مراقبة البوليس . مواد مخدرة) :

عبارة ، العائد فى حكم المادة ٥٠ ، الواردة بالمادة الأولى من قانون ٣٧٣ (٤١٩) ج١

رقم القاعدة الصفحة

عود (تابع) :

١١ يولييه سنة ١٩٠٨ . المعنى بها هو العائد الذي قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بعقوبتين كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات إحداها على الأقل لمدة سنة وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة الأمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم كما هو مذكور في الشطر الأول من المادة ٥٠ . ارتكاب مثل هذا الشخص جريمة جديدة مما نص عليه في المادة ٥٠ سواء أكانت تامة أم كانت مجرد شروع . تجوز معاملته بالمادة الأولى من قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ .

العائد المشار إليه في المادة ٥٠ ع . متى يستحق عقوبة الأشغال ١٦٧ (١٦٨) ج ١ الشاقة المنصوص عليها فيها ؟ إذا كانت جريمته الأخيرة جنحة سرقة أو إخفاء ٢٦٩ و (٣٥٨) ج ٣ أشياء مسروقة أو نصباً الخ أى جريمة تامة لا مجرد شروع . النص الممكن تطبيقه في حالة كون الجريمة الأخيرة هى مجرد شروع . نص المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ (قانون معتادى الإجرام) .

شخص سقطت سوابقه التى قضى فيها بحبسه سنة . سابقته الأخيرة ١١٧ (١٧٧) ج ٣ لا تزال قائمة . هذه السابقة الأخيرة تكفى لاعتباره عائداً طبقاً للمادة ٥٠ ع .

وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ ع . ١١٤ (٩٨) ج ٤ اعتبارها جنايات متى كان مرتكبها عائداً في حكم هذه المادة .

سابقة جنائية حكم فيها بعقوبة الجنائية . لا تسقط بمضى المدة . ٢٣٨ (٣٢٢) ج ٣ مرتكبها يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة . ذكر تاريخ هذه السابقة في الحكم . لا ٣٣ .

متهم سبق الحكم عليه بالحبس في جريمة دخول منزل . محاكمته قبل ١٨٦ (٢٥٤) ج ٦ مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء تلك العقوبة عن جريمة سرقة . عائد طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٩ ع . سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية منها اثنتان بالحبس لمدة سنة في سرقات وشروع فيها وخيانة الأمانة . عائد في حكم المادة ٥١ ع . الأمر الصادر من قاضى الإحالة باعتبار

رقم القاعدة الصفحة

عود (تابع) :

ما وقع منه جنحة . خطأ . وجوب إحالته إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنائية .

عائد في حكم المادة ٥١ . متى يعتبر المتهم كذلك ؟ توافر الشروط التي ١٩٤ (١٩٨) ج ٤ تقتضيها هذه المادة في حق المتهم . اعتباره عائداً ولو كانت العقوبة الأخيرة التي اعتبر عائداً من أجلها ليست في سرقة أو في جريمة مماثلة . المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٢/٤٩ .

متهم بسرقة حكم عليه أكثر من مرة في سرقات ونصب آخرها بالأشغال ٣٥٦ (٦١٧) ج ٥ الشاقة . عائد في حكم المادة ٥١ . الحكم عليه بإرساله إلى محل خاص . لا شائبة فيه . تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة . لا يهم مهما طال أمده .

محكمة استئنافية . معاملتها المتهم بالمادة ٤٨ ع دون أن يرد لها ٢٦٧ (٣١٠) ج ١ ذكر في طلبات النيابة ولا في الحكم الابتدائي . لا تخل بالحكم ما دامت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الابتدائي .

السرقه والنصب وخيانة الأمانة . اعتبارها جنحاً متماثلة من ٢٦٨ (٣١٠) ج ١ حيث العود . نتيجة هذا الاعتبار مقصورة على تشديد العقوبة الأصلية المقررة للجريمة تشديداً في حدود المادة ٤٩ ع . مراقبة البوليس . الحكم بها على العائد الذي يحكم عليه في سرقة أو نصب . جوازه . لا يجوز الحكم بها على العائد الذي يحكم عليه لتبديد من المنصوص عليه بالمادة ٢٩٦ ع .

الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ١٤٦ (٢١١) ج ٦ بقمع الغش والتدليس والجرائم الخاصة بالموازين والمكاييل وسائر جرائم الغش والتدليس . اعتبارها متماثلة في العود . المراد من ذلك . معاملة المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة العود كما عرفت المادة ٤٩ ع ومعاملته أيضاً بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور فيقضى عليه وجوباً بعقوبتي الحبس ونشر الحكم ولصقه . عائد . عناصر جريمته السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية . إلغاء القانون الذي

رقم القاعدة الصفحة

عود (تابع) :

عوقب بمقتضاه واستبدال قانون آخر به قرر للجريمة عقوبة أشد .
وجود المائلة .

الإرسال للإصلاحية . وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس ٣٦ (٣٥) ج ٣
وأرحم من الحبس أثراً . هي مهما تكن مدتها لا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام
العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

تغليظ العقاب على المتهم العائد . متروك لتقدير المحكمة . ١٠٩ (١٦٠) ج ٦

العود ظرف مشدد . يكفي طلب تطبيق مادة العود بالجلسة . ٢٢ (٢٣) ج ٤
لا ضرورة لإعلان المتهم بها قبل المحاكمة .
عيب (ر . قذف وسب وإهانة) .

(غ)

غرفة المشورة (ر . قاضي الإحالة . محكمة النقض) .

غش (ر . إثبات) .

غش وتدليس (ر . غش في المعاملات التجارية) .

غش في المعاملات التجارية — المواد ٢٢٩ و ٢٦٦ و ٣٠٢ من قانون

سنة ١٩٠٤ و ٣٤٧ من قانون سنة ١٩٣٧ = القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس (ر . أيضاً : حكم « تسبيه » .

عود . وصف التهمة) :

الغش الوارد في المادة ٣٠٢ ع . معناه . الغش الذي يقع على ذات ٣٤٣ (٣٨٦) ج ١

المشتري لا في ذات الصنف المبيع والغش الواقع في ذات الصنف المعد للبيع و ٧٦ (٦٩) ج ٢

أو البيع فعلاً . غش المشتري هو بمعنى خدعه وإيهامه بأن صنفاً من جنس
وطبيعة خاصة هو من جنس وطبيعة أخرى . غش الصنف يتحقق بالتغير